سباق التسلح.. ايران رقم صعب في المنطقة والعالم

شرحبيل غريب
كاتب ومحلل سياسي

أعلن حرس الثورة الإيراني، لأول مرة، تزويد قواته البحرية بصواريخ يصل مداها إلى ألف كيلومتر، وطائرات مسيّرة ومنظومات استراتيجية جديدة، فيما أعلن في وقت سابق بقليل وتزامناً مع مناورات عسكرية يجريها، إزاحة الستار عن منظومة صواريخ (قدير) وصاروخ (فتح)، فيما كشف عن زوارق جديدة مزوّدة بصواريخ يصل مداها إلى ٦٠٠ كيلومتر.

تفاجئ إيران كل الأطراف في المنطقة، إذ رغم القيود والحصار المفروضين عليها، فإن لديها رؤية استراتيجية تجاه هيكلة قدراتها الدفاعية العسكرية والتكنولوجية، في رسالة قوة تبديها طهران مفادها أن محاولات منعها من التقدم والتطور في الصناعات العسكرية وتعزيز القدرات الدفاعية وتحسين القوة القتالية لديها، باءت بالفشل ولن تستطيع قوة على الأرض وقفها أو حصارها.

ثمة رسائل متعددة تقف وراء توقيت الإعلان الإيراني عن أجيال من الصواريخ والطائرات، تشكل حصاد عمل تراكمي طويل وبصمت، وتكشف في الوقت ذاته قدرة عسكرية عمرها سنوات من العمل والبناء والتطوير، إذ إن ما يميز الصناعات الإيرانية الصاروخية أنها نتاج عقول إيرانية خالصة، ذات تصنيع محلي خالص لا يمكن لأي جهة إيقافها عبر التهديدات أو الحصار، حتى أصبحت في هذه المرحلة تشكل قوة دفاعية رادعة لأي تهديد أو هجوم محتمل.

التطور الإيراني في مجال الصناعات العسكرية والذي وصل إلى حد الذكاء الاصطناعي، يعكس جهوزية إيرانية كبيرة على الصعد كافة، براً وبحراً وجواً، واستشعاراً بالتحديات والتهديدات التي تواجه إيران من أعدائها المحيطين بها، والذين لا يتوانون لحظة عن التموضع وإعداد الخطط وتعزيز القدرات لمنع إيران من بناء هذه القوة أو مواصلة التقدم والتفوق العسكري كدولة إسلامية في المنطقة.

تستشعر إيران من وراء استمرار تطوير القدرات العسكرية المخاطر المحدقة التي تنطلق من القواعد العسكرية الأميركية المتنوعة المزروعة في عدد من دول الخليج الفارسي، ما يجعل مسيرة التطور العسكري عندها ضرورة ملحة تمكّنها من تغيير معادلة الردع حال فكر أعداؤها في المغامرة وضرب أي من المصالح أو الأهداف الإيرانية.

استراتيجياً، وكما هو معروف، إن سباق التسلح يمنع نشوب حرب عسكرية، وامتلاك إيران هذه الأجيال من الصواريخ والطائرات والقدرات العسكرية الجديدة، يعدّ إحدى أهم أدوات القوة والردع التي تستخدمها إيران في توجيه رسائل للأطراف المعادية لها والاستعداد لاستخدامها كخيار حاضر في أي مواجهة عسكرية قد تحدث في البحر أو البر أو الجو.

نجحت طهران، وخلال السنوات الطويلة التي مضت، في تسجيل إنجازات عسكرية كبيرة لافتة ومتكاملة في هذا الصدد، خاصة في مجال الصناعات العسكرية التي باتت تصنعها العقول والأيادي الإيرانية الخالصة، وهذا ما يميزها عن غيرها من الدول التي إما تشتري سلاحها أو تعتمد على المعونات من الحلفاء والأصدقاء، وهذه الإنجازات تأتي انطلاقاً من إدراك إيران أهمية تصنيع السلاح، كما هو تصنيع الغذاء والدواء كعناصر قوة بل وأحد أهم العناصر الثلاثة لأي دولة تريد أن تبقى قوية ولا ترهن مصيرها بيد دول أو قوى خارجية تتحكّم في قرارها متى شاءت.

التحشيد الأميركي الذي يجري في المنطقة يجعل من الصناعات الإيرانية ذات قيمة كبيرة ومطلوبة لمواجهة تغوّل أميركا المتوسع تدريجياً في المنطقة، والقائم على تثبيت قواعد عسكرية تخدم مصالحها في كل زمان ومكان، وتكون أشد أهمية لحظة المواجهة والضرورة، وبالتالي تسجل إيران نجاحاً كبيراً في تثبيت منظومة قوة ردعية دفاعية تمنع الأعداء من الغدر أو التجرؤ على الاستهداف السهل لأي من مصالحها.

تكمن أهمية الصناعات العسكرية الإيرانية في قدرة طهران على إدخال خاصية الذكاء الاصطناعي في مجال تطوير صواريخها، وهذا بدا واضحاً في كشف إيران مؤخراً عن صاروخ "فتاح" الفرط صوتي، الذي استعرضت قدراته في شهر حزيران/يونيو من العام الجاري، والقادر على التغلب على أكثر الأنظمة الدفاعية الجوية تطوراً، والذي يعمل محركه بالوقود الصلب ولديه القدرة على تغيير مسار حركته بعد الانطلاق بسهولة تامة، ويستطيع إصابة الأهداف بدقة بالغة على بعد ١٤٠٠ كيلومتر.

فشلت أميركا ومعها الأطراف الدولية في التعرض للبرنامج الصاروخي الإيراني الذي شهد وسجل قفزة نوعية خلال السنوات الأخيرة عبر محاولات إقحامه وربطه في أي اتفاق للبرنامج النووي بين القوى الكبرى وإيران، كما سجلت إيران موقفاً صلباً واضحاً برفضها الربط بين هذا وذاك، ولطالما أعلنت أن البرنامج الصاروخي لها هو برنامج دفاعي ردعي، وهذا ما أكده الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في خطاباته المركزة حول طبيعة الصناعات العسكرية الإيرانية وأهدافها خلال الفترة الأخيرة.

على الجهة المقابلة، وحتى تكتمل الصورة، باتت "إسرائيل" أكبر المتوجسين الخائفين من قدرة إيران على مواكبة التطور في الصناعات العسكرية أو حتى حيازة قوة نووية أو عسكرية أو صاروخية، حتى بات قادتها العسكريون والسياسيون يتحدثون بشكل علني أنها باتت تشكل مصدر تهديد يؤرقها ويهدد مستقبلها في وقت أصبحت عاجزة عن التصدي لمثل هذه الأنواع من الصواريخ، وهذا ما اعترفت به أوساط إسرائيلية من فشل منظومة التصدي الإسرائيلية الجديدة والمعروفة باسم "مقلاع داوود" لصاروخ من طراز جديد أطلقته المقاومة الفلسطينية خلال معركة "وحدة الساحات"، قالت إنه إيراني الصنع ذو تقنية جديدة.

في مسرح الحدث الإيراني الجديد ومع إعلان الحرس الثوري عن هذه الأجيال من الصناعات العسكرية والصواريخ، فقد بات جلياً أن إيران من الدول السباقة والقليلة التي تعمل على تطوير قدراتها وتدرك مدى أهمية تعزيز قوتها العسكرية بشكل عام، وسلاح البحرية على وجه الخصوص، إلى جانب الأسلحة الأخرى التي تمتلكها في وقت بات التحرش الأميركي يتكرر بين الفينة والأخرى في عرض البحر، وربما تدرك إيران أكثر من أي وقت مضى أن المواجهة المحتملة مع أعدائها ستكون مختلفة عن أسلوبها التقليدي وستكون هذه المرة في البحر.

تسجيل إيران نجاحات في بناء قوة عسكرية خاصة بها في وقت أصبحت قوى كبيرة في المنطقة تشهد بذلك، إلى جانب حضور سياسي دبلوماسي كبير ولافت، يكسبها مكانة وقوة ونفوذاً أكبر ويجعلها رقماً صعباً لا يمكن تجاوزه.

> **إيران تسجل نجاحات في بناء قوة عسكرية خاصة بها في وقت أصبحت قوى كبيرة في المنطقة تشهد بذلك، إلى جانب حضور سياسي دبلوماسي كبير ولافت، يكسبها مكانة وقوة ونفوذاً أكبر ويجعلها رقماً صعباً لا يمكن تجاوزه**

شارع العودة:

المقاومة تفرض قواعدها عند حدود غزّة

مروه ناصر
كاتبة ومحللة استراتيجية

تسع سنوات مرّت على ما توصف بـ"أطول حرب" بين المقاومة الفلسطينية وكيان الاحتلال عام ٢٠١٤. ٥١ يومًا متتاليًا من المواجهة كان جيش الاحتلال شاهدًا ومربكًا مّما نفذته الأجنحة العسكرية للفصائل، ومن بينها كتائب القسّام، من أعمال عسكرية تنوعّت بين العمليات البرية والإنزالات خلف الخطوط التي توّجت بأسر لجنديين إسرائيليين، الى جانب عملية بحرية، وقد برزت الأنفاق الهجومية كلاعب أساسي.

بعد "العصف المأكول" شقّت كتائب القسّام، بلغة التحدّي، اذ حاول الاحتلال استهداف أعمال المقاومة هناك، طريقًا سمّي بـ "العودة"، أو بـ "شارع جَكَر" (إقرار الشيء بالنكاية) حسب المسمّى الغزّاوي الشعبي، في إشارة الى معاندة الاحتلال والإصرار على فرض الإرادة الفلسطينية.

يمتد شارع "العودة" البالغ طوله ٦٤ كيلو مترًا من الحدود الشرقية في رفح وصولاً إلى بيت حانون شمالاً ثم يلتف نحو بحر بيت لاهيا غرباً، وهو يفرض التواجد الفلسطيني والمقاوم عند ١٥٠ – ٢٠٠ متر من الحدود. فما حقّق هذا الواقع الجديد عسكريًا وشعبيًا في غزّة؟

المنطقة الحدودية في قبضة المقاومة: تسهيلات معلوماتية وتصدٍ

منحت السيطرة على هذه المساحة حيزًا مهمًا في السيطرة الأمينة والمعلوماتية، اذ أقامت كتائب القسّام على طول الحدود المراصد العسكرية مع تثبيت ثكنات عسكرية الكترونية لمراقبة تحركات جيش الاحتلال في الجهة المقابلة، كما متابعة مستوطنات الغلاف. كذلك نظّمت المقاومة دوريّاتها مقابل دوريات الجيش. كلّ ذلك عزّز الرصد السريع لأي تحركات إسرائيلية عدوانية تجاه القطاع أو التصدي لأي محاولة للتسلل ضمن تعليمات من القيادة العسكرية، مثل عملية "حدّ السيف" عام ٢٠١٩، حين اكتشفت المقاومة توغّل قوات "سيرييت متكال" الإسرائيلية.

وأكّدت كتائب القسام أن "حماة الثغور" أحبطت "أكثر من ١٣٠٠ عملية تسلل عبر السياج الحدودي بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٢، وكانت تشكل خطرًا أمنيًا واجتماعيًا على شعبنا، وتمكنا من ضبط الكثير من المشبوهين ومروجي المخدرات، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الأجهزة الأمنية".

من ناحية أخرى، سمح شارع "العودة" والتواجد العسكري فيه لصالح المقاومة، أن يسهّل عمليات حفر الأنفاق، التي تصبح بفضل الواقع الجديد على بُعد أقرب نقطة من الحدود ما يوفّر الجهد والوقت وتوظيف الإمكانات المالية واللوجستية. بالإضافة، الى التخفيف من وطأة الحزام الأمني الذي كان بفرض الاحتلال مقابل خلق حزام لصالح المقاومة، أجبر جنود الاحتلال على التراجع ضمن خطر التعرّض لإطلاق النار.

شارع العودة يعيد الأمن للمدنيين

تضرّرت العائلات الفلسطينية، لا سيما تلك التي تمارس الزراعة، على مدار سنوات طويلة من إمعان الاحتلال باعتدائه على المنطقة الحدودية، مرّة في إرهاب الأشخاص واستهدافهم ومرّة أخرى في تدمير أراضيهم ومحاصيلهم الزراعية.

منح تواجد المقاومة الأمان للمدنيين والمزارعين الفلسطينيين بالعودة والتجوّل وممارسة حياتهم الطبيعية في تلك المنطقة، ما خلا بعض انتهاكات الاحتلال، ما أعاد الحيوية الى قطاع الزراعي الذي تمثّل فيه المساحات في شارع "العودة" ما يقارب الـ ٣٠٪ من مجمل المساحات الزراعية. وعزّز من ناحية ثانية معنويات الشعب الفلسطيني وثقته بمقاومته وقدرتها على فرض المعادلات.

وكانت كتائب القسّام قد صرّحت في حديث إعلامي سابق لها أنّ "وجود حماة الثغور في تلك المناطق على امتداد شارع العودة، يقدم الدعم المعنوي واللوجستي والحماية للمزارعين وأصحاب الأراضي، ويسهّل حركة وتنقل المواطنين والمزارعين والرعاة وسكان المناطق الشرقية والشمالية في عموم القطاع".

التحليل الإخباري

ماذا في جعبة أردوغان في زيارته إلى بغداد؟

عادل الجبوري
موقع العهد الاخباري

تتداول أوساط ومحافل سياسية عراقية مختلفة معلومات عن زيارة قريبة مرتقبة للرئيس التركي رجب طيب اردوغان للعراق، وتتحدث بعض المصادر الخاصة عن أن الاستعدادات والتحضيرات للزيارة تجري على قدم وساق في كل من بغداد وأنقرة، وأن مكتب رئيس الوزراء العراقي ووزارة الخارجية العراقية على تواصل دائم مع الجهات المعنية في أنقرة لوضع برنامج مناسب وعملي للزيارة، التي ربما ستكون سريعة وبرنامج مكثف.

وطيلة الشهور القلائل الماضية، لم يتوقف قصف سلاح الطيران التركي لعدد من المدن والقصبات العراقية الحدودية ضمن اقليم كردستان بشمال العراق، وقد خلف ذلك القصف المتواصل خسائر بشرية ومادية غير قليلة، وأربك الأوضاع الحياتية لأعداد لا يستهان بها من المواطنين العراقيين الأكراد، حتى أنه أرغم البعض منهم على الهجرة والنزوح الى أماكن أخرى أكثر أمانًا وهدوءًا وبعدًا عن مرمى نيران الجيش التركي.

وكالمعتاد، تبرر تركيا عملياتها العسكرية في الأراضي العراقية بملاحقة خلايا وتشكيلات حزب الـ PKK، وقد تزامنت عمليات القصف التركي مع اجراءات أخرى، من قبيل تعليق رحلات الخطوط الجوية التركية من والى مطار السليمانية الدولي، بحجة استخدامه في تحركات بعض من قيادات حزب العمال وحركات أخرى قريبة منه، مثل قوات سوريا الديمقراطية (قسد).

ومعروف أن أنقرة في تعاطيها مع مجمل الملف العراقي تلعب على التناقضات السياسية بين الفرقاء، سواء في بغداد أو في إقليم كردستان، وتراهن على ضعف الحكومات الاتحادية المتعاقبة، وصمت الولايات المتحدة الأميركية والقوى الكبرى حيال مجمل سياساتها ومواقفها، لاعتبارات مصلحية تتجاوز الحالة العراقية.

في ذات الوقت، فإن هناك مصالح سياسية واقتصادية متشابكة بين انقرة وبغداد، تخطئ أنقرة كثيرًا حين تفرط أو تزهد بها، كما أن علاقاتها ومصالحها الإقليمية، بل وحتى الدولية، قد لا تتيح لها فعل ما تريده وحدها، بعيداً عن حسابات الآخرين ومصالحهم، ناهيك عن أن المراهنة على خلافات واختلافات الفرقاء الكرد في الإقليم، وعموم الفرقاء العراقيين، قد تأتي بنتائج إيجابية مرحلية لأنقرة، بيد أن الأمور على المدى البعيد ربما ستكون مختلفة، وخصوصاً أن المشهد السياسي العراقي مشهد فضفاض وخاضع للكثير من المتغيرات والتحولات السريعة والمفاجئة في المعادلات والمواقف والاصطفافات والمصالح.

ولا شك أنه من غير المعقول ولا المنطقي تصور أن كل تلك المشاكل المعقدة والشائكة، يمكن أن تجد طريقها الى الحل بيسر وسهولة، مهما كانت النوايا صادقة، والارادات قوية، والمواقف حازمة، إلا أن ما يمكن تصوره هو تحديد مسارات واقعية متفق عليها بين الطرفين، مع اشراك اقليم كردستان بصورة حقيقية، والتباني على تقدير ومراعاة المصالح المتبادلة في إطارها الواسع والشامل.

وزيارة أردوغان لبغداد إذا لم تتمحور حول هذه الأمور فإنها ستكون عبثية، ولن تتعدى الاستعراض السياسي والتسويق الإعلامي الشكلي العابر. والعراق لم يعد بحاجة إلى الاستعراضات الفارغة بقدر حاجته إلى الخطوات الفاعلة للتغلب على بعض مشاكله وأزماته، وإذا لم تكن المياه في مقدمتها، فإنها من بين أبرزها على الاطلاق.